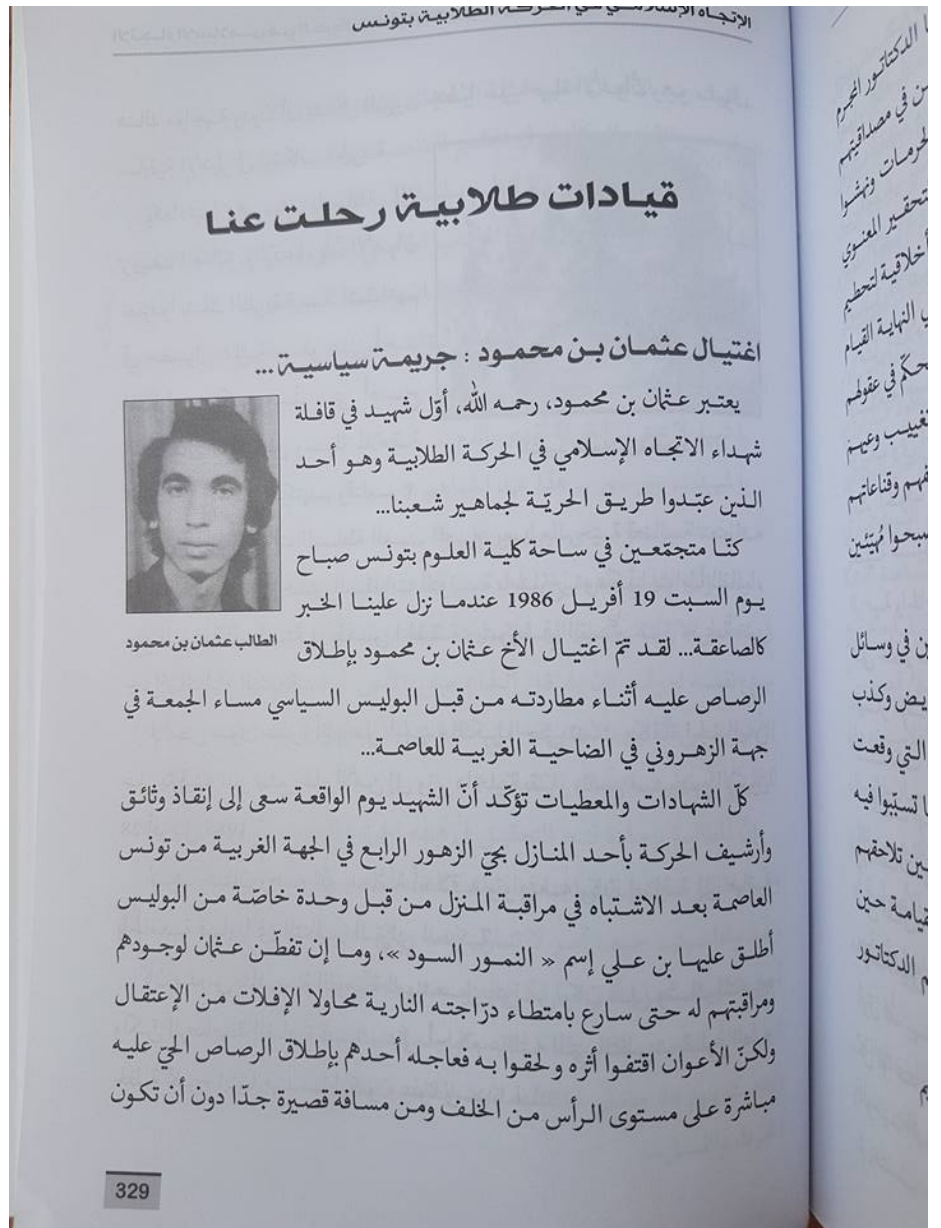


أول اغتيال سياسي في صفوف الحركة الإسلامية بتونس.. ملف الطالب الشهيد عثمان بن محمود أمام الدائرة القضائية المتخصصة...





الأستاذ نجيب
مراد

قام وفد من مجلس هيئة الحقيقة والكرامة على الساعة الثالثة من مساء يوم الإثنين 14 ماي 2018 بتقديم ملفّ الشّهيد عثمان بن محمود إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس وذلك طبقا لما ورد في الفصل السابع من قانون العدالة الانتقالية الذي ينصّ على ما يلي: "المساءلة والمحاسبة من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية والإدارية حسب التشريعات الجاري بها العمل"

وقد وُجّهت تهم القتل العمد عبر رصاصة من الخلف ومن مسافة قريبة وشهادة زور بتعمّد تزوير محضر البحث لإخفاء آثار الجريمة... وقد شملت الجريمة 6 أشخاص هم وزير الداخلية آنذاك ومسؤول أمني رفيع وعدد من أعوان البوليس...

وقد تمّ اغتيال عثمان بن محمود رحمه الله - وهو أوّل اغتيال سياسي يطال قيادي في الحركة الإسلامية - مساء يوم الجمعة 18 أفريل 1986 في جهة الزهروني بالضاحية الغربية لتونس العاصمة (راجع كتاب "الاتجاه الإسلامي في الحركة الطلابية بتونس" ص 329، 330، 331)...

كما تمّ في نفس اليوم إحالة ملفّ ثان يتعلّق بانتهاك جسيم لحقوق الإنسان إلى نفس الدائرة القضائية بالمحكمة الابتدائية بتونس ويخصّ الشّهيد بإذن الله المولدي بن عمر الذي قضى تحت التعذيب في جانفي 1992... وقد وُجّهت تهمة جرمي التعذيب حتّى الموت والقتل العمد المسبوق بجريمة التعذيب إلى 16 شخصا من بينهم وزير و3 قضاة وطبيبين...

وبتقديم هذين الملفّين يرتفع عدد المتهمين في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى 109 متّهما ولا زالت هناك ملفّات أخرى في طريقها إلى الدوائر المتخصصة الثلاثة عشر...

وقد خصّصت هذه الملفّات إلى حدّ الآن كلّ من الشّهداء:

- كمال المطمطي
- رشيد الشمّاحي
- نبيل البركاتي
- فيصل بركات
- المولدي بن عمر
- عثمان بن محمود